



٢٠٢٤/٥/٢٢

## وزيرة الهجرة تعرض مشروع الموازنة العامة لوزارة الهجرة للعام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ على لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب



السفيرة سها جندي: تم وضع خطة عمل خلال العام المالي المقبل لتحقيق مزيد من التواصل مع المصريين بالخارج ودمجهم في عملية التنمية التي تجري على أرض مصر

السفيرة سها جندي: مشروعات وزارة الهجرة المدرجة بموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ جاءت تنفيذًا لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

السفيرة سها جندي: مشروعات وزارة الهجرة بموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ جاءت بناء على توصيات مؤتمر المصريين في الخارج مثل التطبيق الإلكتروني للمصريين بالخارج وصندوق الطوارئ ومنصة الإعارات ومنصة التسوق وقاعدة البيانات وآلية الشكاوى

رئيس لجنة العلاقات الخارجية: وزيرة الهجرة نجحت في فتح كل الملفات التي كانت حبيسة الأدرج من أجل تحقيق تطلعات ورغبات المصريين بالخارج

أعضاء لجنة العلاقات الخارجية يشيدون بجهود وزيرة الهجرة ويؤكدون ضرورة دعم وتعزيز مخصصات وزارة الهجرة بالموازنة العامة

شاركت السفيرة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، في اجتماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، برئاسة السيد النائب كريم درويش، لمناقشة "الموازنة والخطة الاستثمارية لوزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤"، بحضور السادة النواب أعضاء لجنة العلاقات الخارجية، والدكتور صابر سليمان، مساعد وزيرة الهجرة للتطوير المؤسسي وشئون مكتب الوزارة، والسفير عمرو عباس، مساعد وزيرة الهجرة لشئون الجاليات، والسيد/ عماد سوريال، مساعد وزيرة الهجرة للشئون المالية والإدارية، وممثلي وزارتي المالية والتخطيط، والأستاذ كريم حسن، المستشار الإعلامي لوزارة الهجرة.

واستعرضت السفيرة سها جندي، خلال الاجتماع خطة عمل وزارة الهجرة خلال العام المالي المقبل والموضوعة وفقا لاستراتيجية عمل الوزارة، تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية، لتحقيق مزيد من التواصل مع المصريين بالخارج، ودمجهم في عملية التنمية التي تجري على أرض مصر بما يخدم تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

وقالت السيدة الوزيرة إن وزارة الهجرة تعمل في مختلف الاتجاهات لتنفيذ توجيهات القيادة السياسية للوصول والتواصل مع كل المصريين بالخارج بكافة فئاتهم في كل دول العالم، مؤكدة أن مشروعات وزارة الهجرة المدرجة بموازنة العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ استكمال المبادرات الرئاسية التي تنفذها الوزارة، حيث يتم مواصلة العمل على تنفيذ المبادرة الرئاسية "مراكب النجاة" والتي تمثل أهم الملفات التي تعمل عليها وزارة الهجرة، تنفيذاً لتكليفات وتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، للتوعية بمخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذلك المبادرة الرئاسية "تكلم عربي" والتي تم إطلاق المرحلة الثانية لها تحت عنوان "جذورنا

مصرية" لتعريف أبناء المصريين بالخارج بتاريخهم وحضارتهم وثقافتهم وهويتهم وربطهم بجذورهم، بخلاف ما تم إطلاقه مؤخرا من مبادرات ومنها "استيراد سيارات المصريين بالخارج".

وتابعت الوزيرة أنه يتم العمل على التوسع في المبادرة الرئاسية "مراكب النجاة" بتعزيزها بعناصر ومحاور جديدة، إضافة إلى جهود المركز المصري الألماني للهجرة والوظائف وإعادة الإدماج، في ضوء التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ، وافتتاح مراكز تدريب جديدة بالمحافظات الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية، في إطار خطة تأهيل وتدريب الشباب لإعدادهم لسوق العمل المحلي والدولي، مشيرة إلى أنه يتم حاليا بحث آليات إنشاء مراكز مماثلة مع دول أخرى مثل إيطاليا وهولندا والمملكة العربية السعودية لتدريب وتأهيل العمالة المصرية على أعلى المستويات المهنية.

وأشارت وزيرة الهجرة إلى عقد أول اجتماعات اللجنة العليا للهجرة؛ لبحث آليات عمل اللجنة خلال الفترات المقبلة، وفقا لمحددات القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ الخاص بالهجرة ورعاية المصريين في الخارج، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٩٩ لسنة ٢٠٠٤ المنظم لعملها والمنشور في جريدة الوقائع المصرية، فضلا عن وضع سياسات وأطر التعاون مع مختلف المؤسسات الوطنية، والتي تعد إحدى أهم أولويات عملها تنظيم وإدارة عملية الهجرة الآمنة للشباب وإقامة مراكز التدريب للهجرة وتلقي طلبات الراغبين بتنظيمها وفقا للفرص المتاحة دوليا، حيث تم التأكيد على أهمية التركيز لتفعيل دور اللجنة العليا للهجرة للقيام بالاختصاصات المنصوص عليها بالقانون، وأهمها تنظيم وإدارة عملية الهجرة الآمنة للشباب وإقامة مراكز التدريب للهجرة وتلقي طلبات الراغبين بتنظيمها وفقا للفرص المتاحة، بالإضافة إلى الحرص على التنسيق والدفع لإنشاء مظلة موحدة لمناقشة سياسات واستراتيجيات الهجرة، بحيث تدار الآلية بشكل وطني موحد يعكس المصالح الوطنية للدولة، ويتحقق من خلالها دور واضح لكل عناصر ومؤسسات الدولة التي من شأنها أن تخلق آلية حقيقية موحدة تجتمع فيها كافة العناصر المؤهلة للهجرة الآمنة.

وأكدت السفيرة سها جندي حرصها على التواصل مع المصريين بالخارج للتعرف عليهم وعلى احتياجاتهم ورغباتهم والعمل على تلبيةها وفقا لاستراتيجية عمل وزارة الهجرة، والتي تولي أهمية كبيرة لملف التواصل مع المصريين بالخارج ونعمل على إيجاد آليات جديدة من وسائل التواصل، كما تم العمل خلال الفترة الماضية على إيجاد العديد من المحفزات والمميزات المخصصة للمصريين بالخارج، وفقا لما تم التعرف عليه من طلباتهم، فقد تم إطلاق مبادرة "استيراد سيارات المصريين بالخارج"، حيث كانت من بين التوصيات التي جاءت خلال مؤتمر المصريين بالخارج في نسخته الثالثة، لتسهيل وتيسير حصولهم على

جلب إحدى السيارات من خارج البلاد للداخل، للاستخدام الشخصي دون رسوم جمركية، شريطة تحويل وديعة بالدولار تعادل قيمة الرسوم والضرائب في حساب حكومي لمدة خمس سنوات دون فوائد، على أن يتم استرداد الوديعة في نهاية المدة بالجنيه المصري بسعر العملة وقتها.

ولفتت السفارة سها جندي إلى أن من ضمن المحفزات التي قدمتها الوزارة لأبناء مصر في الخارج، توفير تخفيضات خاصة بهم بأسعار تذاكر الطيران بالتعاون مع وزارة الطيران، كما تم طرح شهادات ادخار دولارية ذات عائد عالٍ، وكانت إحدى نتائج لقاء السيد محافظ البنك المركزي، كما تم توفير مشروعات سكنية بتخفيضات وأسعار تفضيلية مخصصة للمصريين بالخارج، بالتنسيق مع وزارة الإسكان.

كما كشفت السفارة سها جندي، عن أن الوزارة تعمل في الوقت الحالي، بالتعاون مع وزارة الاتصالات، على إطلاق أول تطبيق إلكتروني يتضمن كافة الخدمات والمحفزات للمصريين بالخارج، موضحة أنه سيكون أول تطبيق للمواطن بالخارج على الهواتف الذكية، وهو بمثابة وسيلة وآلية جديدة تساعد المصريين بالخارج على التواصل مع دولتهم، مشيرة إلى أن التطبيق سيكون منصة رئيسية لكل الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة للمصريين بالخارج، بما في ذلك الخدمات المصرفية، والأوراق الثبوتية، فضلا عن عرض السلع والمنتجات التي يستهدف المصريون شرائها لما فيها الأجهزة لأبنائهم في مصر والتراثية التي ستوفر المنصة إرسالها لهم في دولهم.

ونوهت وزيرة الهجرة بأن من ضمن المنجزات التي قدمتها الوزارة للمصريين بالخارج، إنشاء صندوق الطوارئ للمصريين في الخارج، مشيرة إلى أنه جارٍ الانتهاء من جميع التفاصيل والترتيبات المتعلقة به، بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي تمهيدا لإطلاقه، من أجل توفير الدعم الكامل، والمتنوع لكل أبناء مصر بمختلف دول العالم، يساهم في التعامل سريعا مع الحالات التي تتعرض لظروف مادية صعبة لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتها مثل التوقف عن العمل، أو ظروف مرض أو وفاة، وحالات ترك العمل أو تعرض لحادث، أو تعرض لمشكلة ويحتاج لتوكيل محام.

وأوضحت الوزيرة أن ملف بناء الإنسان المصري، والحفاظ على الهوية الوطنية والمصرية لأبناء المصريين بالخارج وربطهم بوطنهم الأم وجذورهم المصرية، ودعم الشباب المصري بالخارج لمواجهة التحديات التي تواجه الهوية الوطنية، كان أيضا من ضمن أولويات وزارة الهجرة، لذا تم إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة الرئاسية «اتكلم عربي» انطلاقا من الاستراتيجية الوطنية للوزارة، في فبراير ٢٠٢٣ تحت شعار "جذورنا المصرية" لتعريف أبناء المصريين بالخارج أيضًا بحضارتهم العظيمة وبتراث وطنهم مصر الضارب

بجذوره في عمق التاريخ، والتي كان وما زال لها الكثير من الفضل على تطور الإنسانية ومفاهيمها السياسية والعلمية والاجتماعية، وإيماناً بأهمية دور اللغة العربية في التواصل وتشكيل وجدان الأجيال القادمة.

وأوضحت وزيرة الهجرة أنه يتم العمل على آليات مستحدثة لإعداد قاعدة بيانات متخصصة وفقاً لتنوع الجاليات التي يتم لقاءها دورياً، مشددة على أن هذا الملف يلقى اهتماماً كبيراً من فخامة الرئيس السيسي.

وبشأن تطبيق لتجديد الإجازات والإجازات، قالت وزيرة الهجرة إنه يتم حالياً التنسيق والعمل من خلال لجنة مشتركة من عدة جهات على إصدار تطبيق إلكتروني ينشأ بقرار من رئاسة مجلس الوزراء تحت اسم "بوابة العاملين المصريين بالخارج" وتكون تابعة لمجلس الوزراء، بشأن تجديد الإجازات الخارجية وتجديد الإجازات والترخيص بعمل الزوج المرافق والزوجة، وتقديم الشكاوي وغيرها للمصريين بالخارج، بالإضافة إلى التعاون مع وزارة الإسكان، حيث تم طرح مرحلة تكميلية للمرحلة الثامنة بمشروع بيت الوطن "أراضي المصريين المقيمين بالخارج"؛ وذلك لاستيعاب طلبات الحاجزين في المشروع، بالإضافة إلى طرح وحدات سكنية وأراضي للمصريين بالخارج بشكل دائم.

ومن جانبه، ثمن السيد النائب كريم درويش، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، كافة جهود وزارة الهجرة والسفيرة سها جندي، خلال الفترة الماضية، مشدداً على أن الوزارة نجحت في فتح كل الملفات التي كانت حبيسة الأدرج والعمل على تنفيذها من أجل تحقيق تطلعات ورغبات المصريين بالخارج، بعد إهمالها لسنوات، والتأكيد أن كل ما يتعلق بموازنة الوزارة قليلاً جداً على ما تقوم به وزارة الهجرة، خاصة أن ملف المصريين بالخارج يمثل أمناً قومياً للدولة.

وخلال اللقاء، أشاد السادة النواب أعضاء لجنة العلاقات الخارجية، بالجهود المبذولة من قبل السيدة الوزيرة، خلال الفترات الماضية، وتواصلها الدائم والمباشر مع المصريين بالخارج، والعمل على تذليل كافة التحديات التي تواجههم، وتلبية رغباتهم على مدار الساعة، والتأكيد على ضرورة دعم وتعزيز مخصصات وزارة الهجرة بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، لما لمسوه من جهد وتنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج والمبادرات لتحقيق المزيد من الميزات للمصريين بالخارج ودعم مشروعات الوزارة في هذا الشأن وجهود مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتنفيذ المبادرات التي تقوم بها، وتوفير عدد من المميزات للمصريين بالخارج وخصوصاً فيما يتعلق بمبادرة استيراد سيارات للمصريين بالخارج، مؤكداً أنه في ظل كل هذه الجهود، فإن موازنة وزارة الهجرة لا بد وأن يتم مراعاة بها كل هذا الجهد المبذول والذي لا بد أن يستمر بكفاءة عالية خلال الفترة المقبلة فالمصريين بالخارج يقدرون بالملايين ولهم أولوية وأهمية كبيرة لدى الدولة المصرية.

كما أكد السادة النواب على التطور الملحوظ في التواصل مع الجاليات المصرية بالخارج من خلال العديد من الوسائل سواء وسائل التواصل الاجتماعي أو التواصل المباشر معهم، مع التأكيد على ضرورة رفع قيمة مشروع الخطة الاستثمارية لوزارة الهجرة إلى القيمة التي تمكنها من القيام بمهامها وتنفيذ المبادرات والمشروعات التي تصب بشكل مباشر في مصلحة الدولة